لـ«أخبار الخليج» كلمة.. «ليست لنا مصالح بل مسؤوليات»

إن أحسـنتم العمل نحن لكم وإن لم تقوموا بواجباتكم فلا لوم علينا بانتقادكم

ألقى عبدالمجيد حاجي، المدير العام لصحيفة «أخبار الخليج»، كلمةً نيابةً عن رئيس التحرير الأستاذ أنور عبدالرحمن، وذلك خلال اللقاء الأول لكتلة «استدامة»، جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأخ الفاضل/ نبيل كانو المحترم

رئيس قائمة الاستدامة، السادة المرشحون الكرام، الحضور الكريم..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أكون بينكم اليوم وأن أنقل إليكم تحيات الأستاذ أنور عبدالرحمن وتمنياته الصادقة لكم بالتوفيق والنجاح في انتخابات الغرفة متمنيا أن تثمر هذه الدورة عن مرحلة جديدة من العمل المؤسسي الفاعل الذي يخدم القطاع التجاري في مملكة البحرين.

إن انعقاد هذه الانتخابات تحت مسمى الاستدامة وبرئاسة السيد نبيل كانو يعكس إدراكا واعيا لحجم التحديات الاقتصادية وأهمية تبني رؤى متجددة تواكب المتغيرات وتستشرف المستقبل بما يعزز من مكانة الغرفة ودورها كشريك أساسي في التنمية الاقتصادية.

لقد كان الشارع التجاري البحريني عبر تاريخه الطويل حاضرًا وداعمًا لمسيرة الغرفة ومشاركا بفاعلية في انتخاباتها انطلاقا من إيمانه بدورها في تمثيل مصالحه والدفاع عن مكتسباته وهو اليوم يتطلع بثقة وأمل إلى مجلس إدارة قادر على ترجمة البرامج الانتخابية إلى مبادرات عملية تعزز بيئة الأعمال وتدعم التجار بمختلف فئاتهم ولا سيما صغار ومتوسطي التجار.

إن المرحلة القادمة تتطلب عملا جماعيًا ورؤية واضحة وتواصلاً مستمرًا مع القاعدة التجارية بما يسهم في تطوير الأداء ومعالجة التحديات وترسيخ صورة إيجابية متجددة عن الغرفة تتماشى مع أفضل الممارسات في الغرف التجارية إقليميا ودوليا.

وإذ نؤكد في صحيفة «أخبار الخليج» أن دورنا ينطلق من مسؤوليتنا الوطنية والإعلامية فإننا سنظل داعمين لكل جهد مخلص يسهم في رفعة القطاع التجاري ويخدم الاقتصاد الوطني، ويعزز مسيرة التنمية في مملكتنا الغالية، فالصحيفة ليست لها مصالح بل عليها مسؤوليات إن احسنتم العمل نحن لكم وان لم تقوموا بواجباتكم فلا لوم علينا بانتقادكم.

ختاما نتمنى لكم التوفيق والسداد وأن تحقق هذه الدورة تطلعات الأسرة التجارية، وأن تشكل انطلاقة جديدة قائمة على العمل والإنجاز والاستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

○ عبدالمجيد حاجي وهو يلقي كلمة «أخبار الخليج».

«من كل بستان زهرة».. أعضاء بخبرات واسعة من مجالات مختلفة تكمل الحلقة المفقودة

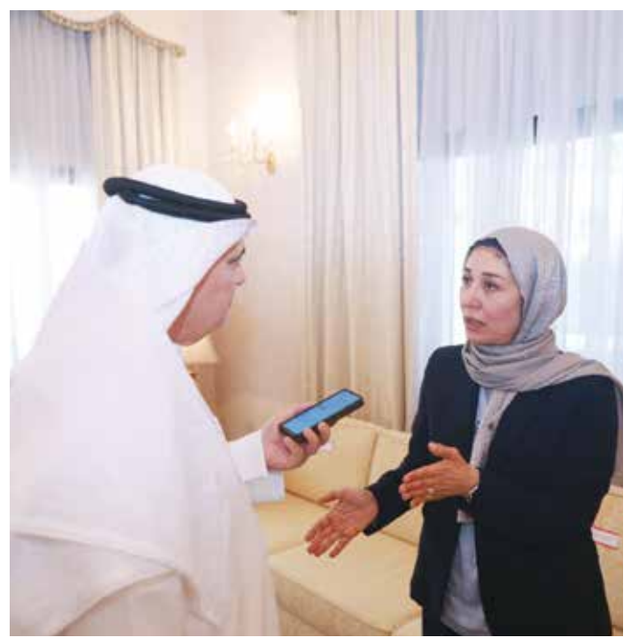

أكدت كتلة «استدامة» أن تمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثل حجر الأساس في برنامجها الانتخابي، مشددة على أن هذه الفئة تواجه تحديات حقيقية في الحصول على التمويل الآمن والسريع، الأمر الذي يتطلب حلولاً عملية بالشراكة مع الجهات الرسمية والقطاع المالي.

وفي هذا السياق، قالت سوسن أبو الحسن، خبيرة القطاع المصرفي وعضو الكتلة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات متكررة تتعلق بطول إجراءات التمويل وتعقيدات التقييم الائتماني.

وأضافت: «عملنا بروح الفريق الواحد، وبالتكاتف مع وزارة الصناعة والتجارة، وتمكين، ومصرف البحرين المركزي، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وشركة بنفت، على إطلاق منصة متخصصة للتصنيف الائتماني، تتيح تقييماً أكثر دقة وشفافية للمؤسسات، وتسهم في تسريع إجراءات التمويل وتعزيز الثقة بين رواد الأعمال وجهات التمويل».

وأكدت أن المنصة تمثل نقلة نوعية في بيئة الأعمال، إذ توفر بيانات موثوقة تساعد المؤسسات على بناء سجل ائتماني واضح، ما يفتح المجال أمام خيارات تمويلية أكثر مرونة وأماناً، ويدعم خططها التوسعية بثقة واستقرار.

تنوع الخبرات يعزز الحلول المتكاملة

وشددت الكتلة على أن قوة برنامجها تنبع من تنوع خبرات أعضائها، الذين يمثلون قطاعات حيوية متعددة، ما يمنحها رؤية شاملة لمعالجة التحديات الاقتصادية.

وقال نواف خالد الزياني: إن المرحلة المقبلة تتطلب رؤية اقتصادية متوازنة تعزز تنافسية القطاع الخاص، مؤكداً أن دعم المؤسسات الصغيرة يسهم في تحفيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية.

من جانبه، أشار يوسف صلاح الدين إلى أهمية تطوير بيئة الأعمال عبر تحديث الإجراءات وتبسيطها، بما يخفف الأعباء التشغيلية على المؤسسات ويعزز قدرتها على الاستدامة.

وأكدت سونيا محمد جناحي أن تمكين رواد الأعمال، لا سيما الشباب والمرأة، يتطلب منظومة دعم متكاملة تشمل التدريب والتمويل والإرشاد، مشددة على أن الاستثمار في الكفاءات الوطنية هو استثمار في مستقبل الاقتصاد.

وقالت عبير طارق المؤيد: إن قطاع التجزئة والتجارة يواجه تحديات متسارعة في ظل التحول الرقمي، ما يستوجب توفير أدوات تقنية وحلول مبتكرة تساعد المؤسسات على التكيف والنمو.

بدوره، أوضح أحمد السلوم أن الصناعة الوطنية تحتاج إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة، مع حوافز تشجع على التوسع وزيادة القيمة المضافة محليا، مؤكداً أن دعم المنتج الوطني أولوية استراتيجية.

وأكد جميل الغناه أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثل ركيزة أساسية لأي إصلاح اقتصادي، داعياً إلى تفعيل قنوات الحوار مع الشارع التجاري بصورة دورية ومنظمة.

وأشار د. وهيب الخاجة إلى أهمية التعليم والتدريب في سد فجوة المهارات في سوق العمل، موضحاً أن رفع كفاءة الموارد البشرية ينعكس مباشرة على إنتاجية المؤسسات واستدامتها.

وقال عبدالوهاب الحواج: إن القطاع التجاري بحاجة إلى سياسات تحفز النمو وتراعي التحديات الإقليمية والدولية، مؤكداً ضرورة تمكين المؤسسات من الوصول إلى أسواق جديدة.

من جهته، أكد محمد عادل فخرو أن التكنولوجيا والتحول الرقمي لم يعودا خياراً، بل ضرورة لتعزيز كفاءة العمليات وخفض التكاليف، داعياً إلى تسريع تبني الحلول الرقمية في مختلف القطاعات.

وأكد رشاد إبراهيم زينل أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للغرفة، وفتح قنوات تعاون جديدة تسهم في دعم الصادرات البحرينية.

وقال محمد نادر ديواني: إن المؤسسات الصغيرة تحتاج إلى خدمات استشارية متخصصة تساعدها على إعداد خطط واضحة للنمو وإدارة المخاطر بفعالية.

وأكد حسن بدر كيكسو أن الاستدامة الاقتصادية تتطلب إدارة رشيدة للتكاليف وتعزيز كفاءة التشغيل، مع التركيز على الابتكار كأداة للنمو.

وأوضح خالد عبدالرحمن جمعة أن قطاع الخدمات يشكل رافعة مهمة للاقتصاد، ما يستوجب دعمه عبر سياسات تحفيزية وتشجيع المبادرات النوعية.

فيما أشار خالد علي إنجينير إلى أن التكامل بين الخبرات الصناعية والتقنية داخل الكتلة يعزز قدرتها على طرح حلول عملية قابلة للتطبيق، بعيداً عن الطروحات النظرية.

رؤية موحدة لمستقبل الغرفة

وأكدت كتلة «استدامة» أن تنوع الخبرات داخلها – بين التعليم، والقطاع المصرفي، والتجزئة، والتجارة، والتسويق، والتكنولوجيا، والصناعة، والخدمات – يمنحها قاعدة معرفية واسعة تمكّنها من تقديم برنامج متكامل يعالج التحديات من مختلف الزوايا.

واختتمت الكتلة بيانها بتأكيد أن هدفها هو ترسيخ دور الغرفة كشريك فاعل في صنع القرار الاقتصادي، وصوت حقيقي للقطاع الخاص، عبر مبادرات عملية قابلة للتنفيذ تعزز الاستدامة، وترفع تنافسية الاقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة.